

رائف زريق*

الفلسطينيون في إسرائيل بعد أوسلو: جدلية العدل والقوة**

هدف اتفاق أوسلو إلى حل الأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية الناشئة عن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، لكنه خلف أيضاً تداعيات قوية (وإن غير مباشرة) بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل. فقد كان من شأن الاتفاق أن يفهم الفلسطينيين في إسرائيل أن مصيرهم بات من الآن فصاعداً منفصلاً عن مصير أشقائهم عبر الخط الأخضر، ويفتح الطريق أمام مواجهتهم لوضعهم الخاص. غير أن عملية "التطبيع" التي أطلقها الاتفاق، في الأراضي المحتلة و(ضمنياً) مع المجتمع الفلسطيني في إسرائيل على حد سواء، طرحت بحدة التناقض الذي لم يزل ينخر السياسة الفلسطينية. فثمة، من ناحية، واقع الاختلال القاهر في ميزان القوى، الذي يفرض تنازلات كبرى من جانب فلسطينيي الأراضي المحتلة، وميلاً إلى الانصياع عند الفلسطينيين في إسرائيل. وثمة، من ناحية أخرى، قناعة الفلسطينيين الراسخة بالعدالة القاهرة التي تتسم بها قضيتهم والناشئة عن وزن التاريخ، وهي التي تقف عائقاً أمام التنازلات في الأراضي المحتلة والاندماج التجميلي لعرب 48 في إسرائيل. وأنا أزمع أن للقسم الثنائي الحادة بين هذين القطبين - قطب القوة وقطب العدالة - تضمينات بالنسبة إلى قدرة الفلسطينيين على صوغ استراتيجيا واضحة و متماسكة في كلا الأراضي المحتلة وإسرائيل، وإن كان التعبير عنها يختلف لا محالة في المنطقتين.

(*) طالب دكتوراه في كلية الحقوق بهارفرد. مارس القانون في إسرائيل وكان عضواً في اللجنة التنفيذية للتجمع الوطني الديمقراطي، الحزب السياسي الفلسطيني الإسرائيلي.

(**) المصدر: مترجم عن: *Journal of Palestine Studies*, vol. xxxiii, no. 1 (Fall 2003), pp. 42-54.

وهذا هو القسم الثاني من مقالة مطولة ذات قسمين بعنوان "The Palestinian Question: Themes of Justice and Power". وكان القسم الأول نُشر في المصدر المذكور نفسه (vol. xxxii, no. 4, Summer 2003), وعالج فيه المؤلف معوقات إمكان التوصل إلى "مصالحة تاريخية" بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين إسرائيل.

يقيناً، إن الحالتين تختلفان اختلافاً كبيراً نظراً إلى مجرد كون الوضع في الأراضي المحتلة يتعلق بنزاع معترف به دولياً بين قوة محتلة وشعب محتل، بينما الوضع في إسرائيل نفسها يتعلق بالعلاقات بين الدولة وأقلية يعد أفرادها مواطنين في تلك الدولة. في الحالة الأولى، الحاجة إلى التسوية (وبالتالي إلى المفاوضات والاتفاق النهائي) أمر معترف به من الطرفين ومن المجتمع الدولي. أما في حالة الفلسطينيين في إسرائيل، فلا وجود لاعتراف كهذا، إذ تنظر الدولة الإسرائيلية إلى الأقلية الفلسطينية باعتبارها مجرد أفراد من المواطنين الذين يفتقرون إلى أية هوية مشتركة؛ الأمر الذي يعني، من وجهة النظر الإسرائيلية، أن لا وجود لشيء يتم التفاوض في شأنه، ولا من يصلح للتفاوض معه، ومهما تكن المشكلات القائمة فستتم معالجتها مع الزمن.

العواقب المترتبة على هذه الظروف المختلفة ظاهرة للعيان. ففي الأراضي المحتلة كان من شأن التفاوض وإمكان التوصل إلى اتفاق أن يضع الفلسطينيين مباشرة أمام التوتر بين القوة والعدالة - وهو توتر أصبح أكثر فأكثر جلياً مع تطور عملية أوسلو. وقد أعقبت هذه القسمة الثنائية بين القوة والعدالة قسمة ثنائية أخرى بين القيادة والشعب، إذ بدت السلطة الفلسطينية أكثر استعداداً لتقديم التنازلات مما كان الشعب مستعداً لأن يتحمل. أما في حال الفلسطينيين في إسرائيل، فإن انعدام المفاوضات (أو المفاوضات المعترف بها على الأقل) بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين جعل معالم القضايا تبدو أقل وضوحاً، وحال دون الاعتراف بتضمينات الاندماج المتزايد في النظام الإسرائيلي، أو الإقرار بها. ومع ذلك فإن هذا التردد، أو قل هذا الرفض للاعتراف بأن الخطوات الفعلية على طريق التطبيع تستلزم ثمناً وتستتبع خسائر، كان يصدر عن هذا التوتر بين القوة والعدالة. لكن قبل أن نتفحص كيف يتصل نموذج العلاقة بين القوة والعدالة بالفلسطينيين في إسرائيل، لا بد من أن نرسم الخطوط العريضة للخلفية التاريخية لهذا الوضع وخصائصه الذاتية.

تطور خطاب

المواطنة الإسرائيلية

منح الفلسطينيون الذين مكثوا في أرضهم المواطنة الإسرائيلية عقب إنشاء الدولة مباشرة تقريباً. يقيناً، كانت المواطنة لفلسطيني إسرائيل في العقود الأولى خالية من

المعنى، باستثناء نقطة ذات أهمية جوهرية، وهي أنها كانت تحول دون إمكان الإبعاد إلى خارج حدود الدولة. وبصفتهم البقية الباقية المعزولة والمنهارة المعنويات من الأكثرية العربية الفلسطينية التي قُلِّصت في مدى بضعة أشهر سنة 1948 من أغلبية تشكل 67% من السكان إلى أقلية مقبولة على مضض وقوامها 16% (أي من نحو 900,000 نسمة إلى 150,000 نسمة)، فقد فُرض عليهم فوراً الحكم العسكري وحالة الطوارئ اللذان داما نحو عشرين عاماً.

كانت غاية الدولة الجديدة ومبرر وجودها أن تجمع على أرضها اليهود من أنحاء العالم. والحق أن الدولة الجديدة كانت مشروعاً يهودياً لا مشروعاً إسرائيلياً. وقد أنشئت لا لتخدم الناس المقيمين ضمن حدودها (أي مواطنيها)، وإنما لتخدم شعباً لا يقيم بها في سواده الأعظم (يهود المنفى). علاوة على هذا، كان من شأن قانون العودة اليهودي أن يقلص الفارق بين المواطنة الفعلية والمواطنة الممكنة إلى مجرد مسألة تقنية، لأنه كان في وسع كل يهودي أن يمارس حقه في الهجرة إلى إسرائيل، ويحوّل بذلك مواطنته الممكنة إلى مواطنة فعلية. كان الفارق بين الإقامة "داخل" الدولة أو "خارجها" يكاد يكون بلا أهمية في نظر اليهود. وبينما كانت الدولة تمثل مصالح اليهود، حتى خارج حدودها، فهي لم تحمل على محمل الجد مصالح مواطنيها الفلسطينيين المقيمين على أراضيها. بعبارة أخرى: كان جوهر الدولة منذ البداية خارجها، وإقامة الدولة ما هو إلا مجرد محطة في الطريق إلى الهدف المنشود، وهو جمع يهود الشتات في إسرائيل.

من الملامح الاستثنائية الأخرى للدولة الناشئة مسألة ملكية الأرض: ففي سنة 1948، وبينما كانت إسرائيل تعمل على استيعاب ملايين المهاجرين اليهود، كان اليهود يملكون أقل من 7% من الأرض. وقد سوّيت هذه المسألة بسرعة من خلال سلسلة من القوانين المعقدة، يتخطى تعدادها نطاق هذه المقالة، والتي صادرت الأراضي التي يملكها اللاجئون - سواء من كان منهم في عداد الـ 750,000 الذين غادروا البلد أو طردوا منه، أو في عداد عشرات الألوف من "اللاجئين الداخليين" الذين طردوا من منازلهم وأراضيهم على الرغم من بقائهم داخل حدود إسرائيل (وهم المسمون "الغائبون الحاضرون"). وقد نصت القوانين الداخلية لبعض المؤسسات "الرسمية"، التي كانت تملك حق التصرف في الأراضي المصادرة، ومن جملتها الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، على وجوب بقاء الأرض ملكاً أبدياً لا لـ "الشعب

الإسرائيلي "وإنما لـ" الشعب اليهودي". فالمرجعية والهداية لعملها عرقية حصراً لا مدنية. وعملاً بهذا المنطق، لم يبق مناص من أن تُبنى العلاقات بين اليهود والفلسطينيين على قواعد لعبة الغالب والمغلوب. لذا كان نضال المواطنين الفلسطينيين في هذه الدولة، وعلى امتداد العقود اللاحقة، نضالاً من أجل البقاء لا من أجل المساواة؛ نضالاً من أجل الحفاظ على ما بقي لهم بدلاً من العمل من أجل توزيع عادل للثروة.

بدأ نموذج لعبة الغالب والمغلوب يتغير بالتدريج ابتداءً من أواسط الثمانينات، وذلك لعدد من الأسباب سأتى إلى ذكر بعضها. أولاً، كانت إسرائيل تمكنت، طوال العقود الأربعة الماضية، من الاستيلاء على معظم الأراضي المتبقية في أيدي الفلسطينيين، ومزقت من خلال ذلك نسيج المجتمع الريفي في معظمه، واكتسبت بعض الثقة بالنفس التي يتميز بها المنتصرون. ثانياً، سنتّ الدولة خلال الفترة نفسها عدداً من القوانين التي انطبقت على مجمل السكان القاطنين في أرض محددة (territory) (وهي قوانين لا يمكن أن تتقيد بالقيود العرقية)، وازداد بذلك دور القانون، وأهمية المجتمع المدني، ومسؤولية مؤسسات الدولة أمام المواطنين. فالدولة تتكلم لغة القانون والمؤسسات، والتي بحكم تعريفها تتجاوز التنظيم المبني على أساس عرقي أو إثني. كما كان هناك عامل ثالث ينطوي على انهيار الحركة العمالية واقتصادها وما عقب ذلك من صعود طبقة وسطى يهودية جديدة، ومجتمع مدني متحرر نسبياً من الدولة ومن الاقتصاد القومي اليهودي الجماعي. وثمة عامل رابع يتعلق بالتغيرات داخل المجتمع الفلسطيني ذاته، مع ما اشتمل عليه من نشوء إنتليجنسيا من الطبقة الوسطى راحت تنظر إلى الهوية الفلسطينية والمواطنة الإسرائيلية بمزيد من الجد.

تسارعت التطورات داخل الأقلية الفلسطينية خلال التسعينات. وقد ساهم اندلاع الانتفاضة الأولى سنة 1987 في أن يكتشف الفلسطينيون في إسرائيل مجدداً القواسم المشتركة مع أشقائهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن مع استمرار الانتفاضة، كما أشار البعض، راحوا يدركون أكثر فأكثر ما يفرقهم عن أشقائهم. بدايةً اكتشفوا المشترك، ولاحقاً المختلف. أدرك الفلسطينيون في إسرائيل أن مواطنتهم الإسرائيلية، على الرغم من محدوديتها، كانت فعلاً تعني شيئاً، وتمنحهم عدداً معيناً من الحقوق الدنيا. فخلال الأعوام التي أعقبت حرب 1967 برز اتجاهان متمايزان داخل المجتمع الفلسطيني بروزاً واضحاً: الفلسطنة (Palestinianization) التي تشدد على الإحساس بالهوية الفلسطينية التي باتت غالبية ابتداءً من السبعينات، والأسرلة (Israelization)

التي راحت تشدد على المواطنة الإسرائيلية؛ وهو ما سنناقشه أدناه. ومع أن الاتجاهين كانا متميزين، فقد كانا حاضرين في أغلب الأحيان وبدرجات متفاوتة عند جميع الفلسطينيين في إسرائيل، ولا يزالان يتعاقبان في التفاعل الممض الذي يشكل أحد موضوعات هذه المقالة.

بيد أن توقيع اتفاق أوسلو هو الذي حمل الفلسطينيين في إسرائيل على الوقوف وجهاً لوجه أمام مستقبلهم: بات من الواضح الآن أن الفارق بينهم وبين فلسطينيي الأراضي المحتلة لا ينحصر في اختلاف تعريف المشكلة، وإنما يتعداه إلى الاختلاف في سبل الحل. وفي هذا الصدد لم يكتف اتفاق أوسلو بخلق سياسة جديدة فحسب، بل بدا أيضاً كأنه يخلق تاريخاً وجغرافياً جديدين: إذا كانت فلسطين هناك، في جنين ورام الله، فماذا تدعى الأرض هنا، في الناصرة وأم الفحم؟

حتى ذلك الحين، بلور الفلسطينيون في إسرائيل شعورهم الوطني الفلسطيني "خارج الحدود"، في ضوء قومية جمال عبد الناصر العربية أولاً، ومن ثم منظمة التحرير الفلسطينية. لكن الآن بات لزاماً عليهم أن يصوغوا مشروعاً خاصاً بهم، قادراً على التجاوب مع واقعهم الفريد في مرحلة ما بعد أوسلو.

الهوية والمواطنة

في الأعوام الأولى من نشوء دولة إسرائيل كان من شأن مطلب المساواة أن يكون في غاية العبيثية. فماذا تراها تعني المساواة بين اليهود والفلسطينيين عندما يكون الأوائل هم الغالبون والأواخر هم المغلوبون؟ وحين قاتل الأوائل وماتوا في سبيل إنشاء دولة، وقاتل الأواخر وماتوا كي يحولوا دون إنشائها؟ وعندما يبني اليهود الوطن الذي فقده الفلسطينيون ويجمعون شمل عائلاتهم، بينما الفلسطينيون ينقطعون عن عائلات تمزقت وتفتتت؟ وهكذا فإن طبيعة تجربة كل من الجماعتين كانت على درجة من التضاد والافتقار إلى القواسم المشتركة، الأمر الذي جعل أي خطاب يتناول المساواة مستحيلاً. الواقع المر كان أن ههنا "نحن" ضد "هم". وبهذا المعنى كان من الممكن لقائل أن يقول إنه حتى الفلسطينيون الذين انضموا إلى الأحزاب الصهيونية في العقود الأولى من قيام الدولة إنما فعلوا ذلك لا من قبيل الشعور بالانتماء إلى الدولة وإنما على العكس، من قبيل الشعور بالاغتراب عنها؛ والمنطق الذي حكم تصرفهم كان أننا "نحن" (الفلسطينيين) هُزمتنا وعلينا أن نتصرف كضيوف في دولة يهودية لن

يوجد فيها أبداً "نحن" إسرائيلية تجمع كلاً من اليهود والعرب.

على هذه الخلفية ينبغي للباحث أن يقارب ما كان من ظهور خطاب الحكم الذاتي الثقافي للفلسطينيين في إسرائيل في التسعينات من القرن الماضي، ومثله مشروع إسرائيل كـ "دولة لجميع مواطنيها". كان الخطابان من صنع التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة عزمي بشارة، الذي سعى لتطوير خطاب قادر على استيعاب كلا البعدين الأساسيين للتجربة الفلسطينية في إسرائيل: الهوية والمواطنة، أو الاختلاف والتماهي. كانت الفكرة الأساسية للتجمع تهدف إلى حمل هذين البعدين على محمل الجد، ودفعهما إلى حدودهما القصوى. إن حمل مسألة الهوية على محمل الجد كان يعني المطالبة بحكم ذاتي ثقافي للمجتمع الفلسطيني، بينما كان حمل المواطنة على محمل الجد يعني مطالبة إسرائيل بأن تكون دولة لجميع مواطنيها.

إن المطالبة بالحكم الذاتي الثقافي تعكس الواقع الثقافي واللغوي الناشئ عن كون الفلسطينيين في إسرائيل جماعة متميزة لا مجرد أفراد. ولذا فإن مسألة الفلسطينيين في إسرائيل لا يمكن أن تحل بمنح المواطنين الفلسطينيين حقوقاً فردية مساوية لحقوق اليهود، لأنهم ليسوا مواطنين إسرائيليين فحسب، بل هم أيضاً جزء من جماعة قومية وثقافية تختلف عن الجماعة الأكثرية، وسابقة لها في وجودها على الأرض. ولما كانت الحال هذه، باتت معاملة المواطنين الفلسطينيين بالمساواة تستلزم معاملتهم من حيث هم جزء من إطار قومي وثقافي يحظى باحترام مساو. هذا المفهوم لا يقصد منه الاستعاضة عن المواطنة، وإنما تعزيزها؛ ولا يقصد منه الحط من الحقوق المدنية الفردية، وإنما إضافة الحقوق الجماعية إليها. ولهذا السبب جعل التجمع الوطني الديمقراطي مطلب الحكم الذاتي الثقافي تابعاً للمطالبة بأن تكون إسرائيل دولة لجميع مواطنيها. بعبارة أخرى: كانت عملية دمقرطة الدولة شرطاً مسبقاً للحكم الذاتي الثقافي، وخطوة أولى في اتجاهه.

لكن بينما كان المطلب المعلن هو مطلب الحكم الذاتي الثقافي، إلا إنه انطوى في الواقع على تضمينات تتجاوز مسائل الفوارق الثقافية وحق استعمال اللغة العربية (فعلياً لا نظرياً) في الحيز العام. فقد أضمرت هذه الدعوة مطالبة غير معلنة بالاعتراف بما فقده الفلسطينيون: أراضيهم، وبلدهم، وكيانهم كشعب. وبصفتهم السكان الأصليين الذين تحملوا ثمن إنشاء الدولة، كان الفلسطينيون في إسرائيل يشعرون بأن الدولة مدينة لهم بدين غير مسدد، لا كأفراد وإنما كجزء من الشعب الذي سُحق بقيام

الدولة سنة 1948. بيد أنه لا يمكن التفاوض مع الدولة في شأن هذه المطالب، ما لم يكن هناك أولاً كيان، أو "ذات" معترف بتمثيلها للفلسطينيين في إسرائيل، وثانياً رؤية متماسكة للشروط (والتنازلات) اللازمة للمصالحة التاريخية، على ما سنناقشه أدناه. مع ذلك فإن الدعوة إلى الحكم الذاتي الثقافي غيّبت إلى حد بعيد مقارنة بالمطلب الآخر للتجمع الوطني الديمقراطي، والمتمثل في الدعوة إلى تحويل إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها. وهذه المسألة معقدة. فمن ناحية، كان من الممكن اعتبار الدعوة إلى تحويل إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها مشروعاً ثورياً (وأعتقد أن هذا كان مقصد قيادة التجمع الوطني الديمقراطي). إن تحويل إسرائيل إلى دولة كهذه كان يعني عملية تحويل جذرية نحو الديمقراطية. فقد كان من شأنه أن يطرح التساؤلات عن الصلات السياسية والمؤسسية المتشابكة بين إسرائيل والشعب اليهودي، علاوة على الوضع المميز الذي تتمتع به الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، وإلى حد ما قانون العودة اليهودي نفسه.

من ناحية أخرى، فإن تحويل إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها سينهي الإمعان في إبعاد المواطنين الفلسطينيين عن الحياة المدنية والسياسية من خلال إنهاء التمييز المؤسسي ضدهم، كما سينهي المبالغة في دمج اليهود الذين ليسوا مواطنين إسرائيليين في حياة الدولة السياسية؛ أي ينهي الوضع المميز الذي يُمنح هؤلاء اليهود. على هذا النحو، من المفترض أن تعكس "البنية الفوقية" للدولة "البنية التحتية" للمواطنة؛ وبذلك يولد شعب (Demos) بديل من العرق (Ethnos). ومن خلال هذه العملية تصبح إسرائيل دولة "سوية"، تكون قيّمة على مصالح مواطنيها، ويكون فيها الانتماء العرقي، أو الديني، أو "القومي"، في معظم الحالات، مسألة شخصية تبقى خارج دائرة الحياة العامة أو السياسية. وهكذا كان هذا المشروع الطموح والبعيد المدى يمثل تحدياً جديداً للصهيونية من "الداخل"؛ فالصراع، مثلما عبر عزمي بشارة عنه ذات مرة، انتقل من خانة الصراع بشأن وجود الدولة الإسرائيلية وشكلها إلى خانة الصراع بشأن جوهرها. جملة القول: إن المشروع كان يهدف إلى وضع المواطنة في صميم الخطاب السياسي.

غير أن للأفكار دينامية خاصة بها، وتحتمل عدة قراءات. فالمواطنة تفترض وجود الدولة، وهي شرط مسبق لها؛ وحمل المواطنة على محمل الجد يستلزم حمل الدولة على محمل الجد. الوجه الآخر في مشروع الدولة لجميع مواطنيها، الذي أطلقه

الفلسطينيون في إسرائيل، تمثل في أثر المشروع في روايتهم لمشكلتهم ذاتها. إذ مثلما أن مشروع الدولة لجميع مواطنيها يستلزم قيام إسرائيل بـ "تطبيع" علاقاتها بمواطنيها، فهو يستلزم أيضاً أن يقوم المواطنون (أي الفلسطينيون أنفسهم) بـ "تطبيع" علاقاتهم بالدولة. ومن شأن هذا أن يعني القبول حقاً بوجود الدولة (لا كأمر واقع فحسب)، والذي يستتبع بدوره القبول بانتصار الدولة على الفلسطينيين سنة 1948، وإنهاء المشروع الوطني الفلسطيني (أو على الأقل صيغة معينة منه). يقيناً، كان من شأن المشروع أن يضع حدوداً لأي برنامج سياسي يمكن أن ينشأ عن الرواية الفلسطينية، وربما انجرت عنه تضمينات بالنسبة إلى تفوقهم الخلفي باعتبارهم سكان الأرض الأصليين المظلومين والمحرومين. وبالمثل، لما كان من شأن مشروع الدولة لجميع مواطنيها أن يستلزم توزيعاً عادلاً للموارد، فهو يستلزم أيضاً الموافقة على الانطلاق بسجل نقي، الأمر الذي يعني التخلي عن أية مطالب قائمة وناشئة لدى الفلسطينيين عن الاستيلاء على أراضيهم - وبالنسبة إلى "الغائبين الحاضرين"، خسارة مساكنهم والإبعاد عن قراهم أيضاً. بعبارة أخرى: إن مشروع الدولة لجميع مواطنيها يمكن أن يعتبر مشروعاً يركز على المستقبل لا على الماضي، وعلى الحقوق الفردية لا الجماعية، وعلى الكوني لا القومي. وهذا يعني الانتقال من مفهوم العدالة التاريخية إلى مفهوم عدالة التوزيع.

لكن التضمينات الحقيقية لمشروع الدولة لجميع مواطنيها لم تكن تناقش داخل المجتمع الفلسطيني، ولم يفهم المشروع قط باعتباره جزءاً من تسوية تاريخية سيطلب فيها من الفلسطينيين، إذا أرادوا أن يكونوا منسجمين مع أنفسهم، أن يدفعوا ثمناً لها. بدلاً من ذلك، فإن البعض تلقف مشروع الدولة لجميع مواطنيها باعتباره إذناً ل طرح التاريخ والوطنية جانباً، والتستر بستار الأهمية الشاملة والحقوق الفردية، في محاولة للاندماج في النظام الإسرائيلي على المستوى الفردي. وبهذا المعنى، فإن انهيار الحركة الوطنية وانحصارها في السلطة الفلسطينية فتحة نافذة صغيرة للفرص الفردية أمام بعض الفلسطينيين في إسرائيل - أو أنهم ظنوا ذلك على الأقل. وهكذا فإن عملية الاندماج في إسرائيل، التي كانت بدأت مترددة في السبعينات من القرن الماضي، راحت تتسارع.

عملية الاندماج في إسرائيل وتضميناتها

تشتمل عملية الاندماج في إسرائيل على عدد من التيارات التي يمكن النظر إليها باعتبارها تروج مزيداً من المشاركة الفلسطينية في الحياة العامة الإسرائيلية، كالتقدم في الحقوق المدنية، وتقليص الفوارق بين المواطنين اليهود والفلسطينيين من خلال الآليات القانونية. ومع أن مصطلح الاندماج في إسرائيل، الأسرلة، يستخدمه كثير من الفلسطينيين في إسرائيل، ولا سيما أتباع التجمع الوطني الديمقراطي تهكماً، باعتباره مساوياً للتأقلم مع النظام أو حتى التعاون معه، ونوعاً من الشتيمة السياسية التي تُطلق على الخصوم السياسيين، فمن المنطقي أن يعتبر مشروع الدولة لجميع مواطنيها اندماجاً في إسرائيل، تماماً مثلما تُعتبر اندماجاً خطوات كالترشيح لانتخابات الكنيسة (وطبعاً أيضاً خطوة مثل الترشيح لمنصب رئيس حكومة)، والظعن في انتهاكات الحقوق أمام المحاكم الإسرائيلية. إن هذه الخطوات كلها تحمل المواطنة الإسرائيلية على محمل الجد، وهي تستند إلى البنية القانونية التي أرسها الدولة. وبهذا المعنى الواسع، فإن مجمل الطيف السياسي للفلسطينيين في إسرائيل - مع استثناء ممكن لبعض فصائل الحركة الإسلامية وحركة أبناء البلد - مر فعلياً بعملية الاندماج في إسرائيل، تماماً كما أن الطيف السياسي كله يقبل بكون المواطنة الإسرائيلية سقفاً للنضال السياسي. مع ذلك، وفي حين يُعتبر الجميع مشاركين في عملية الاندماج في إسرائيل، فإنه لا يزال من الممكن التمييز بين أولئك الذين يساندون الاندماج على المستوى الفردي (مثال: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة)، وبين أولئك الذين يدعون إلى التفاوض مع الدولة كجماعة، وكأقلية قومية لها تميزها التاريخي ومطالبها القومية (مثال: التجمع الوطني الديمقراطي، في خطابه السياسية على الأقل وليس بالضرورة في ممارساته). لكن، إذا كان الحال على ذلك، لا يعود السؤال هو: هل يجب الاندماج في إسرائيل، وإنما كيف يجب أن ننظم أنفسنا كجماعة؟ وماذا يجب أن تكون مطالبنا لقاء تسوية تاريخية؟ وهل يجب أن يكون التطبيع متبادلاً، وإذا كان كذلك فكيف يمكن تحقيقه؟

غير أن هذه الأسئلة لم تطرح. بل على العكس، فإن تهمة الاندماج في إسرائيل كانت ترد على السنة منتقدي الاندماج لطمس وتغييب أسئلة قاسية تتناول علاقة

الأقلية الفلسطينية بالدولة، وباليسار اليهودي، وبتنظيمها الداخلي الخاص. وفي الوقت نفسه كانت عملية الاندماج في إسرائيل تتواصل على قدم وساق، لكن بطريقة عشوائية، من دون تخطيط أو تفكير مسبق. ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما يتعلق بتوزيع الأراضي. فقد سبقت الإشارة إلى أن غاية إسرائيل الأساسية، في العقود الأربعة الأولى من وجودها، إنما كانت تهويد فلسطين، وفي المقام الأول من خلال تحويل سندات ملكية الأرض من أيدي الفلسطينيين إلى أيدي اليهود. ولما كان الوضع كذلك، فإن نضال الفلسطينيين في تلك العقود الأربعة تركّز على منع الدولة من الاستيلاء، بواسطة مختلف أدواتها، على ما تبقى من أرضهم؛ والحقيقة أن أهم وسائل الاحتجاج الفلسطيني حتى الثمانينات من القرن الماضي، كانت تدعى لجنة الدفاع عن الأرض. هكذا، وعلى الرغم من كون الفلسطينيين مواطنين إسرائيليين فقد كان ينظر إلى المعركة باعتبارها لعبة غالب ومغلوب بين سكان الأرض الأصليين والمستعمرين، بين "نحن" و"هم". وقد اتضح ذلك بصورة خاصة عندما أظهرت الدعاوى المتعددة، المرفوعة إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، أن هذه المحكمة لم تكن مستعدة لوقف عمليات المصادرة.

وعلى الرغم من التاريخ المرير لمصادرة الأراضي فقد قضت المحكمة العليا، في أواخر التسعينات من القرن الماضي، بتعيين فلسطيني عضواً في سلطة أراضي إسرائيل؛ وهي الهيئة المسؤولة عن تخطيط وتطوير الأراضي في أنحاء إسرائيل كافة، وكانت في الواقع الهيئة المسؤولة الأولى عن مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين لتوزيعها على اليهود. علاوة على ذلك، فإن اثنتين من المؤسسات التي تشكل سلطة أراضي إسرائيل - الصندوق القومي اليهودي، والوكالة اليهودية - لا تمثلان المواطنين الإسرائيليين وإنما الشعب اليهودي حصراً، أينما كان، وبصرف النظر عما إذا كان أفرادهم مواطنين إسرائيليين أم لا. وحدها الهيئة الثالثة المكونة للسلطة، وهي إدارة أراضي إسرائيل، تخضع للقانون الإداري الإسرائيلي العام. لكن، وعلى الرغم من وضوح أن وجود فلسطيني وحيد في هذه السلطة لم يكن يؤثر في عمليات تخطيط واستخدام الأراضي، ويمكن بهذا المعنى أن يعتبر نموذجاً للتمثيل الرمزي، فإن تعيينه كان موضع ترحيب من معظم الأحزاب الفلسطينية (باستثناء بعض الأصوات داخل التجمع الوطني الديمقراطي) ومن معظم الشخصيات الفلسطينية في إسرائيل.

لم يرتفع إلا قلة من الأصوات لطرح الأسئلة التي كان من المطلوب أن تطرح: ما

المعنى التاريخي لإزاحة موقع النضال من لجنة الدفاع عن الأرض، حيث كانت المواجهة تعتبر لعبة غالب ومغلوب، إلى سلطة أراضي إسرائيل، حيث كان من المأمول أن يؤدي التمثيل الفلسطيني إلى معاملة أنصف في التقسيم النطاقي والتخطيط؟ هل كان هذا انتصاراً، أم هزيمة، أم كليهما؟ ولئن كان الفلسطينيون في إسرائيل يتقدمون بمطالب تتعلق باستخدام الأراضي، بصفتهم مواطنين مساوين لغيرهم (وبهذه الصفة فقط)، فكيف يمكن لهذه المطالب أن تختلف عن مطالب المهاجرين الروس مثلاً؟ وإذا كانت مطالب الفلسطينيين، بصفتهم مواطنين مساوين لغيرهم، بأنهم يستحقون إلى جانب سواهم من الجماعات حصة عادلة من أراضي الدولة (التي كانت أراضي فلسطينية أصلاً)، وبأن لهم الحق في المشاركة في عملية صنع القرار، فما معنى هذا بالنسبة إلى حقوقهم ومطالبهم التاريخية؟ وما هو أساس هذه المطالب والحقوق؟

بالإضافة إلى تعيين فلسطيني في سلطة أراضي إسرائيل، حدث بعض اللفتات المشابهة بين سنة 1998 وسنة 2000. فقد عُيِّن فلسطيني لمدة عام في المحكمة العليا؛ وانتخبت شابة فلسطينية ملكة جمال إسرائيل؛ وعيِّن نائب فلسطيني في لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست؛ وعيِّن نائب فلسطيني آخر نائباً لوزير الخارجية. كما سُمح للنواب الفلسطينيين في الكنيست بأن يجتمعوا بمسؤولين كبار أو حتى برؤساء الدول العربية ناقلين - تصريحاً أو تلميحاً - رسائل من الحكومة الإسرائيلية. وقد تم الترحيب بهذه التطورات كلها باعتبارها إنجازات تاريخية من جانب أكثرية المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وساد بعض الأجواء الحميمة بين النخب السياسية الفلسطينية والنخب الإسرائيلية. حتى وإن لم نرد التعريض بالتقدم الذي تمثله هذه الخطوات، فكيف ينبغي لنا أن نقرأ هذه التطورات التي جرت منذ بضعة أعوام على خلفية "عملية السلام"؟ باختصار: ما كانت الاستراتيجية هنا؟

تأملات في

"الدولة لجميع مواطنيها"

إن ما عجز الفلسطينيون في إسرائيل عن الاعتراف به - أو فضلوا ألا يواجهوه - هو أن النموذج راح يتغير. يقيناً، إن تعيين فلسطيني في المحكمة العليا يخرق الحواجز التقليدية ويمثل، داخل تقاليد الحصرية العرقية الصهيونية الصرفة، تحولاً أيديولوجياً لا يستهان به. بهذا المعنى كان التعيين يمثل تقدماً في النضال من أجل المساواة (وهذا

ما اختار كثيرون من الفلسطينيين في إسرائيل أن يركزوا عليه). لكن، من الممكن في الوقت نفسه أن ينظر إليه باعتباره إنجازاً أقل أهمية للفلسطينيين (هذا إذا اعتبر إنجازاً أصلاً) مما هو للدولة الإسرائيلية، نظراً إلى كون وجود قاض فلسطيني في المحكمة العليا يشكل خطوة كبرى نحو تحقيق غاية إسرائيل القديمة العهد في "التطبيع". وبهذا المعنى كان القبول بالتعيين يشكل "تنازلاً" فلسطينياً، لا مجرد تنازل إسرائيلي؛ ومن حيث هو كذلك فقد استهلك بعض رأس المال المعنوي الفلسطيني من التاريخ والعدالة. كان من المفروض في خطوة كهذه أن تأتي جزءاً من تسوية تاريخية بين الدولة ومواطنيها الفلسطينيين. إن النظر إلى التعيين باعتباره، حصرياً أو أساساً، مكسباً فلسطينياً إنما يكشف درجة من فقدان الذاكرة الوطنية، لا بل شيئاً من الافتقار إلى الكرامة الوطنية، لأن الفلسطينيين في إسرائيل ليسوا مهاجرين مهمشين يناضلون من أجل تحسين أوضاعهم وينبغي لهم أن يشعروا بعرفان الجميل من أجل أي شيء يحصلون عليه. فهم قد خسروا مشروعهم الوطني؛ وفقدوا وطنهم، ونخبهم، ومدنهم؛ وعزلوا عن بقية أهليهم. لقد دفعوا سلفاً ثمناً باهظاً، ولديهم قضية تاريخية معلقة ضد الدولة تنتظر تسوية تاريخية. لذا، فإن المساواة بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل ليست مجرد مطلب، بل تستلزم أيضاً تنازلات تاريخية من الدولة ومنهم، تماماً مثلما أن من شأن دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ألا تمثل مجرد مطلب، بل تستدعي أيضاً تنازلات بالنسبة إلى حقوقهم التاريخية. لكن، مرة أخرى، لم تحظ هذه المسائل بالنقاش الكافي داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، بل كان ثمة اندفاع لا يطاق إلى معانقة إسرائيل من دون وضع أية شروط للتنازلات المقدمة - مهما تكن رمزية - من طرف واحد وبالأمر الواقع، إلى الدولة.

أمّا الإسرائيليون، فمع أنه لم يكن في وسعهم يقيناً أن يتبنوا تماماً فكرة الدولة لجميع مواطنيها، لأنها تستلزم فعلياً تغييراً جذرياً في المشروع الصهيوني للدولة اليهودية، فقد تبني كثير منهم عدة أوجه منها، ولا سيما عملية الأسرلة التي تم التطرق إليها آنفاً. فالإسرائيليون قاربوا فكرة الدولة لجميع مواطنيها بالطريقة نفسها التي قاربوا بها عملية أو سلو: لم يروا في هذه الصيغة إلا العناصر التي تضع حدوداً للفلسطينيين لا لإسرائيل، باعتبار أن هذا المشروع سيجعلهم إسرائيليين أكثر، وفلسطينيين أقل. وهكذا فإن السعي الفلسطيني في اتجاه الدولة لجميع مواطنيها اعتبر، في جزء منه، بمثابة ممحاة للهوية الفلسطينية داخل إسرائيل، تماماً مثلما

اعتُبرت "الدولة" الفلسطينية التي تحكمها السلطة الفلسطينية بمثابة طريقة لإعفاء إسرائيل من المسؤولية عن الشعب، بينما تسمح لها بأن تحتفظ بالسيطرة العليا على الأرض. وفي كلتا الحالتين، فإن ما كان مطروحاً على الشعب الفلسطيني إنما كان إنجازاً رمزياً مفرغاً من أي مضمون واقعي أو مكاسب حقيقية. أمّا بالنسبة إلى إسرائيل، فإن مشروع الدولة لجميع مواطنيها كان يعني، تماماً مثل أو سلو، فرصة لتطبيع وجودها، أولاً لجهة مواطنيها الفلسطينيين (من حيث كون قبولهم بها سيكون مبدئياً لا أمراً واقعاً)، وثانياً لجهة وضعها الإقليمي (من حيث أنه يستتبع عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين، الذين ليسوا مواطنين في الدولة). فدولة جميع مواطنيها تعني، ضمن ما تعنيه، استثناء "غير المواطنين" من مشروع الدولة. إن قراءة محتملة لهذا المبدأ تعني استثناء يهود المهجر من ناحية، لكن أيضاً استثناء اللاجئين الفلسطينيين، باعتبار أن المجموعتين تندرجان في خانة "غير المواطنين". بهذا المعنى، يمكن فهم مشروع دولة لجميع مواطنيها كمطلب ثوري، ومطلب محافظ في آن واحد: محافظ، لأنه يبقى على التشكيلة السكانية الديموغرافية أساساً للحل؛ وثورى، لأنه يغير المكانة القانونية لجميع السكان الفلسطينيين واليهود على حد سواء. إن ما عجزت الأقلية الفلسطينية عن إدراكه إدراكاً تاماً هو أن الإسرائيليين كانوا يتوقعون ثمناً في مقابل كل خطوة نحو احتواء الفلسطينيين في مشروع الدولة لجميع مواطنيها.

إن مدى التوقعات المفرطة والتضليل الذاتي من كلا الجانبين ظهر بوضوح مع أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2000، عندما تظاهر الفلسطينيون في إسرائيل بكثافة في جميع أنحاء البلد تضامناً مع إخوانهم في الأراضي المحتلة عقب اندلاع الانتفاضة الثانية، وما نجم عن ذلك من مصرع ثلاثة عشر من مواطنيهم برصاص الشرطة الإسرائيلية. فقد ظهر أن الاندفاع المتهور نحو التطبيع وصل إلى توقف مفاجئ، وإن كان ما توقف فعلاً هو المظاهر السطحية منه، بينما استمرت في العمق عملية الأسرلة الخفية، على مستوى المؤسسات والاقتصاد والقوانين، بلا انقطاع. لكن بينما كان توقف التطبيع سطحيًا، فإن الانقسام العميق بين الفلسطينيين في إسرائيل والإسرائيليين، ولا سيما اليسار الإسرائيلي، الذي أميط اللثام عنه في حوادث تشرين الأول/أكتوبر، لم يكن سطحيًا. فقد شعر كل فريق بأن الفريق الآخر خانته: شعر الإسرائيليون بأن المواطنين الفلسطينيين ليسوا إلا "قومجيين" يخفون أجندتهم الحقيقية، بينما أدرك الفلسطينيون أن التغيرات التي حدثت ليست إلا من قبيل التجميل.

وإذ بدأ أنهم تقاربوا بسهولة، فقد تباعدوا بالسهولة نفسها أيضاً.

والواقع أنه لم يكن من الممكن أن تكون الأمور على غير هذا النحو؛ ذلك بأن الأسئلة القاسية والصعبة، المتعلقة بالتاريخ والعدالة - القضيتين الحقيقيتين - لم تلق معالجة أو مناقشة كافية، لا في صفوف الفلسطينيين ولا في صفوف اليهود الإسرائيليين. فكما أنه لم يكن من الممكن التوصل إلى تسوية حقيقية في الأراضي المحتلة من خلال تناسي المسائل الأساسية وطمسها، كذلك لم يكن ذلك ممكناً داخل إسرائيل نفسها. فقد كان الإسرائيليون يتوقعون من الفلسطينيين أن "يعطوا أكثر" في مقابل أن يوافقوا على إدخالهم معترك السياسة الإسرائيلية. كانوا يريدون شيئاً في المقابل، ويترددون في تسميته، وكأن تسميته كانت ستكون اعترافاً بالغبن التاريخي، وبمسؤولية إسرائيل عن نكبتهم، وكذلك خوفاً من أن يزيد في توقعات الأقلية الفلسطينية وفي مطالبها تالياً. أما قادة المجتمع الفلسطيني في إسرائيل فكانوا يتورعون عن الإفصاح عن حاجاتهم الحقيقية؛ وإلى حد ما كانوا يخافون من وطأة عدالة قضيتهم. فالإقدام على طرح قضايا تاريخية كهذه من شأنه أن يطلق الجن من القمقم بحيث لا يقدر على التحكم فيه. إن طرح قضايا كهذه سيعني أيضاً إقصاء أنفسهم عن اللعبة السياسية التي أطلقتها عملية أوسلو، وكان كثيرون منهم منخرطين فيها، والتي تمنع هؤلاء من التورط في انتقاد معظم مظالمها (علماً بأن القبول بسلام مشوه كهذا كان يستلزم القبول بمواطنة مشوهة على غرارها). كانت الأمور موكولة، على الجانبين، إلى سياسة تصريف الأمور القصيرة الأجل. وكانت النتيجة التي لا مفر منها التباعد العميق بين المجتمعين، والذي ما زال قائماً حتى اليوم.

مسألة التمثيل

من الواضح أنه من دون شكل من أشكال "المصالحة التاريخية" لم يكن، ولن يكون، في قدرة الفلسطينيين في إسرائيل أن يصلوا إلى الخاتمة المنشودة لتطبيع علاقاتهم بالدولة الإسرائيلية تطبيقاً حقيقياً. لكن مقومات مصالحة كهذه (التي قد تشتمل على جوانب كرد بعض الأراضي، والاعتذار العلني، والاعتراف الرسمي بالمعاناة الفلسطينية، وامتيازات في توزيع التقسيم النطاقي للأراضي وسواها من الموارد) لم يفصح عنها. ومن أعظم العقبات التي حالت دون الإفصاح عنها عدم وجود أية قيادة منظمة ومعترف بها لتمثيل الفلسطينيين في إسرائيل ككل. في اعتقادي، إذاً،

أن مسألة التمثيل ليست مسألة إجرائية.

بعبارة عامة: يمكن لمسألة التمثيل أن تقارب بطريقتين. الأولى هي دعوة المناصرة، حيث يقوم بترويج مصالح ب، أو يجاهر بمطالب ب. وبهذا المعنى يمكن القول إن إدوارد سعيد كان يمثل القضية الفلسطينية أمام الرأي العام الأميركي. هنا يعتبر التمثيل، في معظمه، مسألة مصالح وأفكار. وبهذا المعنى يمكن لشخص غير فلسطيني أيضاً (نوعاً متشومسكي، مثلاً) أن يمثل القضية الفلسطينية أمام الرأي العام الأميركي. أما الشكل الثاني من التمثيل فهو، على خلاف من هذا، "إجرائي" ويتعلق بالموقع أو الهوية. هنا يكون الممثل في قمة هرم ما، والذين يمثلهم في قاعدة الهرم. وبهذا المعنى، يمكن أن يقول المرء إن مجلس النواب البريطاني يمثل الشعب البريطاني، ورابطة المحامين في نيويورك تمثل محامي نيويورك، ومجلس مدينة كمبردج يمثل أهالي كمبردج، ومنظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني. فالممثلون والذين يمثلونهم يتشاطرون هوية مشتركة (المواطنة في حال مجلس النواب البريطاني؛ المهنة والمكان في حال رابطة محامي نيويورك؛ الإقامة في حال مجلس مدينة كمبردج؛ الانتماء الوطني في حال الفلسطينيين).

أما فيما يتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل، فثمة اليوم نوع واحد من التمثيل، وهو النوع الأول. ولا وجود لأي هيكلية تسمح بانتخاب قيادة فلسطينية إسرائيلية، يكون فيها الممثلون والذين يمثلونهم من الفلسطينيين في إسرائيل، ويعبرون عن المجتمع الفلسطيني في إسرائيل ككل. وفي غياب هيكلية كهذه فإن أعضاء الكنيسة الفلسطينية لا يملكون إلا قوة تمثيلية محدودة للتحدث باسم المجتمع الفلسطيني وتقديم التنازلات باسمه. وفي غياب هيئة كهذه، أو آلية شبيهة بها، تعبر عن الفلسطينيين كجماعة متميزة، فإن أي حديث عن تسوية تاريخية يكون عديم المعنى؛ إذ إن الجماعة لا تصبح جماعة سياسية بالمعنى السياسي إلا من خلال عملية تمثيل.

من الواضح أن إسرائيل لا تريد أن ترى ضمن حدودها قيادة فلسطينية منتخبة مسؤولة أمام قواعدها الانتخابية، لا لأن إسرائيل لا تريد أن تعترف بأن الفلسطينيين يشكلون شعباً فحسب، بل أيضاً لأنها لا تريد أن تواجه تاريخها ومسؤوليتها عن المظالم الخطرة التي رافقت تنفيذ المشروع الصهيوني. لكن ما يعنينا هنا ليس موقف إسرائيل من الموضوع، وإنما السؤال عما إذا كان الفلسطينيون داخل إسرائيل - الشعب ونخبه - مهتمين بقيام قيادة منتخبة على هذه الأسس. إن من شأن التمثيل

الموصوف أعلاه أن يعني فتح مسائل التاريخ، والذاكرة، والعدالة؛ كما أن من شأنه أن يجعل الزعماء المنتخبين مسؤولين أمام قواعدهم الانتخابية حيال هذه الأمور الخطرة. ومن شأن تمثيل كهذا أن يجعل التسوية التاريخية ممكنة (نظرياً)، لكن التسوية التاريخية مسؤولية هائلة أيضاً، ومن غير الواضح إن كان هناك من هو مستعد للقيام بأعبائها. الوضع الراهن، من جهة أخرى، يتيح قيام نضال "حرب عصابات"، حيث يمكن لممثلي الأحزاب والتيارات السياسية، وبمقدار ما يعتبر تمثيلهم محلياً لا جماعياً، ألا يلتزموا التزاماً تاماً بغاية واضحة ونهائية، سواء فيما يتصل بالدولة، أو فيما يتعلق بقواعدهم. وهم لا يستطيعون، ضمن الوضع الراهن، أن يصوغوا رؤية للتسوية التاريخية، لا إجرائياً ولا من حيث المضمون؛ ولذا فهم يستطيعون المضي في التقنيص على المنافسين والدولة على السواء، من دون الاكتراث لتطوير استراتيجيا مشتركة. إن الأزمة الفلسطينية العامة في تطوير استراتيجيا عمل سياسي موحدة، والتي أشرت إليها بتوسع في القسم الأول من المقالة، تعيد إنتاج نفسها في حالة الفلسطينيين في الداخل. وكما هو الحال في "الخارج"، كذا الحال في "الداخل". هناك ترسانة جاهزة من الادعاءات التي تراوح بين التفوق في عدالة القضية وبين الدونية في موازين القوى. ويوظف خطاب العدالة اليوم لـ "تخوين" الأحزاب الأخرى، وغداً يوظف خطاب موازين القوى لتبرير الهفوات الذاتية.

في هذا السياق، أتفق مع معظم القيادات الفلسطينية في الداخل التي تنتقد غياب استراتيجيا وقيادة فلسطينية موحدة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي الشتات. إلا إن النقد ذاته ينطبق على الفلسطينيين داخل إسرائيل. فإذا شاء الفلسطينيون في الداخل أن يقدموا نموذجاً للعمل الموحد، فمن الأفضل أن يقوموا بذلك على أرض الواقع بدلاً من التنظير له.

القوة والعدالة

إن التجاذب بين قطبي القوة والعدالة/التاريخ، الذي يسم النضال الفلسطيني في الأراضي المحتلة، يتوازى بصورة ما - في نظر الفلسطينيين في إسرائيل - مع التجاذب بين طريقتين لرؤية تجربتهم في البلد منذ سنة 1948. الأولى هي المقاربة التي تعتمد "قطب القوة"، وتنبثق من تقويم "واقعي" لمحدودية إمكانات الأقلية الفلسطينية قياساً بقوة الدولة. والذين يتبنون هذا المنظور يقرأون التجربة الفلسطينية

في إسرائيل باعتبارها تجربة تقدم مستمر، بدءاً من نقطة الانطلاق المتمثلة في الأوضاع المزرية التي عاناها الفلسطينيون خلال عقود الحكم العسكري، ويقارنون وضعهم بوضع الأقليات المهاجرة في أماكن أخرى من العالم. وهم يقللون من أهمية التاريخ والخسائر التي تكبدوها، ويعتمدون خطاباً يركز على المواطنة والتقدم الفردي. إن هذا الموقف الأيديولوجي، الذي يمكن أن نصفه بـ "عقلية المهاجرين"، لم يزل موجوداً منذ قيام دولة إسرائيل، لكنه تعاضم بصورة دراماتيكية خلال التسعينات من القرن الماضي مع تنامي عملية الأسرلة المذكورة آنفاً.

الطريقة الثانية هي المقاربة التي تعتمد "قطب العدالة"، وتنبثق من العجز عن التغاضي عن الماضي، ويقودها شعور عميق بالظلم الناشئ عن صدمة 1948 الجارحة، وعن المظالم التي عقبته. هذه الطريقة التي يمكن أن توسم بـ "المنظور التاريخي"، تقوم التجربة الفلسطينية قياساً بسنة 1948. والمقارنة الواردة فيها ليست المقارنة بالأقليات المهاجرة في مواضع أخرى، وإنما بما كان من الممكن أن تكون عليه أحوالهم لو أن إسرائيل لم تشيّد على أنقاض فلسطين. ومن الجائز أن يوصف المنظور الأول بأنه يغض الطرف عن الماضي، والثاني يغض الطرف عن الحاضر. وبالمثل، فبينما يمكن أن يقال إن المنظور الأول يغض الطرف عن الذات من خلال تبنيه الآخر، فإن المنظور الثاني يمكن، إذا ما دفع إلى نهايته، أن يوصف بأنه مؤكّد للذات لكنه يغض الطرف عن الآخر. وفي وسع المرء، إذا ما جازف في الإساءة إلى الحقيقة من خلال المبالغة في تبسيط واقع معقد ومنوع، أن يذهب إلى أن التآرجح بين هذين القطبين يتجلى أيضاً في التوتر بين الأسرلة، وهو الانجذاب نحو الاندماج، وبين الفلسطنة، وهو توكيد الهوية المتفاقم بوزن التاريخ. وما دامت سياسة الهوية في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل خطابية في معظمها أكثر منها سياسية - بعبارة أخرى: تعبر عما يشعر به الناس لا عما يفعلونه - فإن عمليتي الأسرلة والفلسطنة ستستمران في التناوب، وتعملان لأهداف متعارضة بدلاً من أن تندمجا. فالיום تراهم إسرائيليين، وغداً تراهم فلسطينيين؛ يعانون مرتين، لكنهم يتمتعون مرتين أيضاً بهامش هويتين يتيح لهم المناورة، من دون أن يضعهم أمام محاسبة واضحة المعالم. السياسة الجيدة تعني ردم الهوية بين القطبين والتيارات المرتبطة بهما من خلال وساطة مؤسسات تمثيلية خاضعة للمحاسبة. ومعنى هذا دمج خطاب المواطنة

والهوية في كل واحد، مع حمل كليهما على محمل الجد في الوقت نفسه، بدلاً من استعمال الأولى تارة، والثانية تارة أخرى، بحسب الأوضاع الآنية. لكن هذا الدمج ليس بالمهمة السهلة. وهو يستلزم فيما يستلزم قيادة قادرة على أن تواجه، مباشرة وباستقامة، العواقب بعيدة المدى لخطاب المواطنة، الذي يقتضي في منطقه النهائي القبول التام بالدولة الإسرائيلية وكل ما يستجره بالنسبة إلى الرواية الوطنية. ويجب توضيح جميع تضمينات خطاب المواطنة أمام الشعب من خلال نقاش مفتوح وصريح، تماماً كما يجب الكلام الصريح على الجروح التاريخية في مخاطبة الدولة الإسرائيلية والأغلبية اليهودية كجماعة. بعبارة أخرى: المطلوب هو قيادة قادرة على التعامل مع الحدود التي يفرضها خطاب المواطنة على التاريخ الفلسطيني، ومع الحدود التي يفرضها التاريخ الفلسطيني على المواطنة الإسرائيلية. وما يؤول إليه هذا الكلام هو دمج مسائل التاريخ والعدالة في برنامج سياسي، يستلزم بدوره وضع الشروط المطلوبة للتسوية التاريخية - الثمن الذي يجب أن يدفع لـ "إغلاق الملف" لا من جانب إسرائيل فحسب، بل من الجانب الفلسطيني أيضاً؛ ذلك بأن الشروط المطلوبة من "الآخر" ملزمة للذات أيضاً. وبذلك فقط تنزل فكرة العدالة من سماء نقاوتها لتتحول إلى أداة سياسية، وترتقي السياسة من أرض الممكن إلى سماء العدالة.

لكن، تماماً كما أن عبء التاريخ وحس العدالة يجعلان إغلاق الملف صعباً على فلسطينيي الأراضي المحتلة، كذلك هو الأمر بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل، نظراً إلى أن الدولة الإسرائيلية لا تبدي أي استعداد للتحرك في اتجاه حل كهذا. ولما كانت الحال هذه، فإن تبني استراتيجيا متماسكة لا يكفل أبداً أي قدر من النجاح - لا بل الأمر على العكس؛ إن هو إلا مجرد شرط في جملة شروط أخرى. ومع هذا، ومهما يكن الجانب الإسرائيلي غير متجاوب، فإن تكاليف عدم اتخاذ خطوة كهذه يجب أن تُدرس جيداً. ذلك بأنه ما دام الفلسطينيون في إسرائيل لم يدركوا مآزقهم إدراكاً جيداً، ولم يتفقوا على غاية محددة، فإنهم سيظلون متأرجحين بين قطبي القوة والعدالة. وعليه، فالفلسطيني العادي في إسرائيل لا يعرف كيف يتعامل خلقياً مع توليه منصباً إدارياً رسمياً: هل يمكن اعتبار ذلك ممارسة لمواطنته ولحقه في الاختلاف (وبالتالي إنجازاً)، أم أنه تعامل وتعاون مع السلطات؟

يقيناً، ما من طريق سهل للخروج من هذا المأزق، وأنا لا أقلل من خطورة المعضلات التي تواجه القيادة السياسية. غير أن غايتي إنما هي مجرد تحليل المآزق،

وملاحظة أن عدم معالجة الأمور الأساسية يجرنا إلى دفع الثمن، وإن كنا لا نقر بذلك،
وأن الدولة الإسرائيلية ستظل المستفيد الأول من ذلك. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>